أثر الحوار الأطلسي المتوسطي في توجيه السياسة الخارجية الأمنية الجزائرية

The Impact of the Atlantic-Mediterranean Dialogue in Directing Algerian Foreign and Security Policy'

بن زايد أمحمد *

جامعة سعيدة: د. مولاي الطاهر "الجزائر"

ahmed.benzayed@univ-saida.dz:

benzayedabdelkader58@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 08 / 04/ 2026 تاريخ القبول: 15 / 04/ 2026 تاريخ النشر: 26 / 04/ 2026

الملخص :

يعتبر الحوار المتوسطي من بين الاستراتيجيات الحديثة الهامة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فرض هيمنتها العسكرية على المنطقة المتوسطية، والذي يدخل في إطار الاستراتيجية الهجومية المعتمدة من طرف حلف شمال الأطلسي في فرض السيطرة العالمية، والتوسع أكثر في استقطاب دول جديدة خاصة تلك التي لا يمكن منحها العضوية الكاملة في الحلف بسبب الكثير من الاعتبارات، وتعود نشأة هذا الحوار إلى فترة ما بعد تسعينيات القرن الماضي نتيجة للتحولات البارزة التي فرضتها البيئة الدولية في تلك الفترة من أجل التنسيق والتعاون الأمني بين الدول المعنية، وتطور أكثر مع الألفية

* د / أمحمد بن زايد

الجديدة وهو ما يهمنا مع انضمام الجزائر وطلبها الانخراط فيه سنة 2000 والذي تعتبره فرصة هامة نظرا لما عرفته من أزمة أمنية داخلية للخروج من عزلتها وتوجيه رسائل للمجتمع الدولي بتأكيد حضورها بالمنطقة المتوسطة، وذلك بناء على ما تحتويه من مقومات تمكّنها من لعب ذلك الدور، ومما عني به الحوار من قضايا محاربة الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة هذا ما يطرح ضرورة التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الدول المعنية الأخرى، وعليه سيؤثر حتما على توجهات سياستها الخارجية.

الكلمات المفتاحية :الحوار الأطلسي المتوسطي، السياسة الأمريكية المتوسطية تجاه الجزائر، السياسة الأمنية المتوسطية الجزائرية.

Abstract:

The Mediterranean Dialogue is considered one of the key contemporary strategies adopted by the United States of America to assert its military dominance over the Mediterranean region; it forms part of the offensive strategy adopted by NATO to establish global control, and to further expand by attracting new states, particularly those which cannot be granted full NATO membership due to various considerations. The origins of this dialogue date back to the post-1990s period, resulting from the significant shifts imposed by the international environment at that time to facilitate security coordination and cooperation among the states concerned, and it developed further with the new millennium, which is of a particular interest, with Algeria's accession and its request to join in 2000, which it regarded as an important opportunity, due to the internal security crisis it had experienced, to emerge from its isolation and send messages to the international community affirming its presence in the Mediterranean region; this is based on the factors that enable Algeria to play that role. The issues addressed by the dialogue, such as the fight against international terrorism, illegal migration and organised crime, highlight the need for security coordination between Algeria and the United States, as well as other relevant states, and will therefore inevitably

influence the direction of its foreign policy. The main question raised is therefore: to what extent does the Atlantic-Mediterranean Dialogue influence the direction of Algeria's foreign and security policy?

Keywords: Algerian Mediterranean security policy; Transatlantic-Mediterranean Dialogue; US Mediterranean policy towards Algeria.

المقدمة :

تسعى الدول الرأسمالية مهما اختلفت مواقعها الجغرافية ومكانتها إلى تبني العديد من الاستراتيجيات لفرض وتعميم نموذجها بهدف تحقيق الكثير من الأهداف، وتتفق كلها في ضرورة تعميم القيم الرأسمالية وفرضها عالميا، غير أنها تختلف من قطب إلى آخر كون أن المصالح تختلف والآليات كذلك تختلف ويدخل الحوار الأطلسي المتوسطي ضمن هذا الإطار الذي سعت فيه الإدارة الأمركية إلى فرض السيطرة العسكرية بالدرجة الأولى وحماية المنظومة الرأسمالية.

تحاول الدراسة التركيز على تحديد معنى الحوار المتوسطي والسياقات التاريخية التي جاء فيها وكشف المجالات التي ركّز عليها وما هي مختلف التهديدات الجديدة التي يسعى إلى محاربتها حسب رؤيته بالتنسيق مع مختلف الأطراف المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى البحث عن الخلفيات الحقيقية التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني هذه الآلية العسكرية في ظاهرها والهادفة إلى تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى ومتعددة الأبعاد من جهة ثانية، إضافة إلى التركيز على موقع الجزائر من هذا الحوار وما هي الدوافع الحقيقية التي دفعت بالجزائر بالقبول بالانضمام إلى هذه المبادرة وماهي المجالات التي شملتها وكيف خدمت السياسة الأمنية الجزائرية و انعكاساتها عليها، والتي تعتبر المغزى الرئيسي من هذه الدراسة.

وعليه فإن التساؤل الرئيسي الذي تم طرحه هو: إلى أي مدى يؤثر الحوار الأطلسي المتوسطي في توجيه السياسة الخارجية الأمنية الجزائرية ؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الواقعي بحكم قدرته على تحليل الإشكالية المدروسة وكذلك من خلال توضيح أن اتخاذ هذه الآليات الدولية لا يأتي إلا من قطب مهيمن يحتوي على مقوّمات تمكنه من ذلك، والهدف يبقى تحقيق مصالح معينة، إضافة إلى دراسة واقع السياسة الأمنية الجزائرية من هذا الحوار وما هي الأهداف التي سعت الجزائر إلى تحقيقها من خلاله.

ومن أجل دراسة الإشكالية المطروحة تم اعتماد التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفهوم الحوار الأطلسي المتوسطي وخلفياته.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الحوار الأطلسي المتوسطي

المبحث الثالث: تطور مسار انضمام الجزائر للحوار المتوسطي والمكاسب منه

المبحث الأول: مفهوم الحوار الأطلسي المتوسطي وخلفياته.

تعددت مجالات التعاون العسكري وأحيانا ما يمكن الإصطلاح عليه بالهيمنة العسكرية، والتي تقاس أحيانا بطبيعة الأطراف المتعاقدة ودرجة التنازلات التي تقدمها، ويندرج الحوار المتوسطي ضمن هذا الإطار الذي سعت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء أكبر قدر ممكن من الدول جنوب البحر الأبيض المتوسط ومن بينها الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بالحوار الأطلسي المتوسطي ومبادئه:

يشكل الحوار المتوسطي ذلك الإطار العام الي يوضح الحضور العسكري للإدارة الأمريكية بالمنطقة المتوسطية، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ضبط معنى الحوار المتوسطي والمبادئ التي قام عليها.

الفرع الأول: التعريف بالحوار الأطلسي المتوسطي:

نظرا للأهمية التي يحتويها البحر الأبيض المتوسط في الكثير من المجالات، والتي تدخل في أولويات الاستراتيجيات الغربية كما سبقت الإشارة، بحيث بناء على تصريح للباحثة "إيلين لابيسون" Elin Labison فإن الغالبية من الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة مائية فاصلة بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوربا، إفريقيا وآسيا وأنه بحر محاط بدول تختلف ثقافاتها وهوياتها وحتى في الكثير من الأحيان مصالح مختلفة تماما، ولطالما تم اعتبار المنطقة ذات وضع متميز للكثير من الدول لها اهتمامات مشتركة أبرزها الطمع والسعي عن السيطرة على الموارد، والأكثر من ذلك محاولة الإلتزام بالعمل التشاركي لإيجاد الحلول للقضايا والمشاكل التي تطرح من المرحلة إلى الأخرى وتزداد حدّتها عبر الأزمنة[1]

ومن بين الأسباب والدوافع التي ساهمت في توجّه الولايات المتحدة الأمريكية نحو جنوب المتوسط هو رؤيتها للاهتمام المتزايد للدول الأوربية المتوسطية، وبالتحديد فرنسا ودورها الفعال ومختلف الاستراتيجيات والمشاريع التي تبنتها ودافعت عنها في المنطقة، والذي يعود في الأساس لخلفيات استعمارية، ولهذا بادرت الإدارة الأمريكية إلى طرح مبادرة اسطنبول للتعاون والتي شملت دول شرق المتوسط، وهي كلها مشاريع للتعبير عن مصالحها الرئيسية والمتمثلة في حماية الكيان

الصهيوني وقبول إدماجه وفرض التطبيع على الدول العربية، وكذلك احتواء الدول الأوربية حتى لا تكون لها أية أدوار مستقلّة عن السياسات الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية [2]

كما يعتبر إدراج "المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي" من بين أبرز التطورات الهامة التي عرفها، وهذا بناء على استراتيجيته التي بنيت على ضرورة تحقيق الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوربا من أجل ضمان أمن التحالف الأساسي الذي أصبح يواجه تهديدات غير تقليدية، أو ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية التي قد تمس مصالح الجماعة الأوروأطلسية على حد سواء، وهذا في إطار الأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة بصفة عامة، وكذلك بناء على أن الأمن يدل على قدرة الدول والمجتمعات في الحماية والحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[3]

وتجدر الإشارة إلى أنه تطور ذلك المفهوم في قمة مدريد في الفترة الممتدة من 19 _ 30 جوان 2022 بحيث تم اعتبار الحرب الروسية الأوكرانية أهم الدوافع لإصدار المفهوم الاستراتيجي الذي قام على تحديد أولويات الحلف ومهامه الأساسية التي تخص العقود القادمة، إضافة إلى أنه تم التأكيد على اعتبار قضايا مثل: الردع، الدفاع، منع الأزمات وإدارة الأمن التعاوني أهم الأهداف الرئيسية لحلف الناتو [4] وما أضافته تلك القمة هو التطرق إلى مجموعة من التحديات الأخرى مثل الآثار المترتبة عن تنامي النفوذ الصيني الذي يزداد وكذلك آثار تغيرات المناخ على الأمن.

ومن الأهمية كذلك التطرق إلى الحدث البارز في تاريخ حلف شمال الأطلسي وهو المشاركة الهامة لدول من المحيطين الهندي والهادئ، والمتمثلة في كل من اليابان، نيوزيلاندا،

أستراليا وكوريا الجنوبية، وفي هذا الصدد وضّح رئيس وحدة التخطيط للحلف "بينتي بيرتي" تأكيده على تغير البيئة الاستراتيجية للحلف بصفة جوهرية بناء على "مفهوم 2022 "[5] مضيفا ضرورة تفكير الناتو في إيجاد الآليات الواجب التقيد بها من أجل الإبقاء على الريادة باعتماد المرونة السياسية والعسكرية وتقوية آليات الردع والدفاع، وكذلك تعزيز الشراكة مع دول كثيرة سواء ما تعلق منها بين الدول الواقعة في جواره المباشر أو البعيد منه[6]

الفرع الثاني: مبادئ الحوار المتوسطي:

أما بالنسبة للمبادئ الرئيسية التي حكمت الحوار الأطلسي المتوسطي فهي كالتالي:

_ التأكيد على النظام الثنائي للحوار بمعنى "حلف شمال الأطلسي زائد واحد" والتي تدل على الحفاظ على الشراكات نفسها التي أقيمت سابقا من طرف الدول الأوربية سواء في إطار الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 وما صاحبها من استراتيجيات أخرى خاصة في المجال العسكري على غرار مبادرة 5 زائد 5 أو الأمريكية منها فيم عرف على سبيل المثال بمبادرة أيزنستات سنة 1998 وعدم التعامل مع الدول المتوسطية الجنوبية منها ككتلة واحدة وفي أي إطار كان إفريقيا أو عربيا.

_ توسيع وتكملة مسارات الشراكة التي بادرت بها المنظومة الرأسمالية عامة والتي تمت الإشارة إليها سابقا.

_ اعتماد مبدأ المساواة في مشاركة الدول، وذلك من ناحية حرية المشاركة من عدمها، وكذلك حرية الدول في اختيار مجالات تلك المشاركة.

_ اعتماد كذلك مبدأ التدرج والمرحلية في الانضمام إلى الحوار، وهذا ما سهّل من انضمام دول على غرار الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000[7]. وهو ما سيتم التركيز عليه لاحقا.

المطلب الثاني: أهداف الحوار الأطلسي المتوسطي ومجالاته:

رسم الحوار المتوسطي مجموعة من الأهداف المعلنة منها والخفية في إطار تمدّدة لاحتواء منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تغطيته للكثير من المجالات نوضحها فيم يلي:

الفرع الأول: أهداف الحوار المتوسطي:

بالنسبة للأهداف العامة للحوار والتي يمكن وصفها بأنها تخص أكثر دول حلف شمال الأطلسي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تلخيصها فيم يلي:

_ العمل على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، وهذا ما يفتح الكثير من النقاشات حول آليات تحقيق ذلك الاستقرار بما يخدم مصالح الطرفين.

_ السعي إلى إنشاء بيئة تساهم في إيجاد مستويات عالية من الانسجام والتفاهم المتبادلين.

_ كسر وتبديد أية رؤى وتصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو[8]، وهذا ما يوضح تركيز الدول الرأسمالية على ضرورة انخراط المجتمعات في المبادرات الرسمية، وبالتحديد عند الرأي العام العربي، هذا ما يطرح قضية إمكانية هذا الأخير في المساعي الإيجابية الحقيقية للحلف ومدى تحقيق ذلك.

_ الحد من مخاطر الصراع في البحر الأبيض المتوسط.

_ تطوير الإصلاح الدفاعي، وهذا ما يطرح نوع الإصلاح وما هي المجالات التي يشملها.
_ العمل على تطوير التعاون العسكري من خلال المساهمة في المناورات والتدريبات العسكرية والأنشطة التعليمية بما يؤدي إلى تقوية القدرات العسكرية للدول المساهمة في الحوار[9]

الفرع الثاني: مجالات الحوار المتوسطي:

شملت الكثير من المجالات والتي يمكن اختصارها فيم يلي:
_ التعاون في المجال العسكري كما سبقت الإشارة من خلال برمجة تمارين مشتركة وأنشطة.
_ تفعيل المجال المخابراتي خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، بحيث تعتبر مكافحة هذه الظاهرة من بين أهم المجالات العسكرية التي ركزت عليها الجزائر والذي سنفصل فيه لاحقا، إضافة إلى مجموعة المناورات والتدريبات العسكرية بمشاركة قوات الحلف، وذلك لإدراكها أهمية التبادل الاستخباراتي للقضاء على ذلك التهديد والتضييق على القواعد الخلفية للإرهاب الذي كان يتخذ من الدول الأوربية قواعد خلفية له، ولقد سخرت الجزائر في ذلك تجربتها الطويلة في مجال القضاء على الإرهاب والذي مكنها من تكوين تصوّر شامل لمحاربة الإرهاب في المنطقة المتوسطية والذي شكل الطرح الذي صوره حلف الناتو في اجتماع خبراء منطقة المتوسط لمكافحة الإرهاب سة 1998 مشكلا وثيقة احتوت على مجموعة من المقاييس لمكافحته بهدف بناء منطقة آمنة ومستقرة، وهو ماشكل تقاربا هاما مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعتبر هذه الأخيرة التي نسجت علاقات مع الجزائر وفقا لذلك التصور والذي نتج عنه إعادة بناء الثقة والتفاهم إلى

درجة إقامة مناورات كالمسعى النشط ومناورات ثنائية بين الجزائر من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، والتي أصبحت تجرى سنويا منذ سنة 1998، وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في التقارب أكثر[10]

وقد تطورت العلاقات أكثر من خلال تبادل للزيارات رفيعة المستوى مثل زيارة القائد الأعلى للأسطول السادس في سبتمبر 1999 وبعدها زيارة الأمين العام لحلف شمال الأطلسي سنة 2004 من أجل دعم الشراكة العسكرية الجزائرية والقوات التابعة لقيادة القوات الأمريكية في أوربا في إطار مشروع FLINTLOCK سنة 2005[11]

_ ضمان الأمن والاستقرار في الحدود المشتركة وحمايتها من مختلف التهديدات خاصة اللاتناظرية منها.

_ تعزيز العمل في مجالات الإغاثة والكوارث الإنسانية،[12] ويمكن اعتبار هذين المجالين من أهم المجالات الواجب التركيز عليها نظرا لأهميتها.

_ تطوير مجالات الحوار والتشاور مع الدول الأعضاء في الحوار بما يؤدي إلى الاستجابة إلى مصالح البلدان الأعضاء وفقا لاحتياجاتها ومصالحها، وهو ما يعتبر من أهم القضايا كذلك.

المبحث الثاني: التهديدات التي تواجه الحوار الأطلسي المتوسطي:

تجدر الإشارة إلى أن التهديات التي تم التركيز عليها هي وفقا لنظرة حلف شمال الأطلسي وتم فرضها من قبل الأطراف المهيمنة، و حسب مؤسسة راند كوربورايشن Rand Corporation والتي أجملت مختلف تلك التهديدات كما يلي:

المطلب الأول: الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية:

تعتبر هاتين الظاهرتين من أهم الملفات التي سعى الحوار المتوسطي فرض رؤيته عليها، وهو ما سنوضحه لاحقا.

الفرع الأول: الإرهاب :

يعتبر مصطلح الإرهاب من المفاهيم القديمة والمرتبطة بالبشرية ذاتها بحيث تشير بعض الأدبيات إلى أن ظهوره يعود إلى سنة 1792 للدلالة على التيارات التي تؤمن بالعمل الإرهابي[13]، غير أنه كظاهرة أخذت الكثير من المضامين والمعاني، ويرجع ذلك إلى أن المفهوم في حد ذاته يعتبر من المفاهيم التي تعددت فيها الاجتهادات والتي تعود بدوررها إلى مجموعة من العوامل الإديولوجية التي يؤمن بها أي نظام سياسي، ويدخل كذلك ضمن القيم التي يسعى إلى فرضها هذا الأخير وحمايتها[14]، وعليه يعد من المفاهيم المطاطية إن صح التعبير في العلوم السياسية الخاضع لمصالح واستراتيجيات الأقطاب المهيمنة، غير أنها اتفقت في مجملها على دلالته في استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستعماله من أجل تحقيق أهداف سياسية، وعند التدقيق والتفصيل في تأثيراته على المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وآثارها، فإنها أصبحت تشكل الكثير من المخاوف على الدول الأوربية، وخاصة في ظل انتشار تلك الجماعات الإرهابية في دول المتوسط وبالتحديد دول المغرب العربي، والتي اعتبرت مصدرا للإرهاب العابر للحدود، وعليه اعتبر دعم مسار العمل الأمني المتوسطي من بين أهم آليات العمل المشترك خدمة للمصالح المشتركة بين الدول المتوسطية [15]

وتعتبر فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أهم تحول في السياسة الدولية في هذا المجال بحيث أعادت إلى الواجهة ذلك النقاش المعمق بين الدول حول مضامين الظاهرة[16] كما ربطت الدول الأوربية سياستها وموقفها من الإرهاب بالرؤية الأمريكية في شأن مواجهة الإرهاب، وظهر ما سمي بالحرب على الإرهاب الدولي في أدبيات النظام الدولي، وما أكّد ذلك المؤتمر الدولي الذي عقد ببراغ عاصمة تشيكيا بناء على اقتراح ودور لحلف شمال الأطلسي الذي تبنى استراتيجية جدديدة حول دعم العمل الأوربي والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ تدابير وإجراءات مشتركة تهدف إلى تطوير السياسة الخارجية والأمنية لمحاربة الإرهاب[17] وهذا بعدما وضعت أمريكا عقب تلك الأحداث أولويات استراتيجيتها في الحرب على الإرهاب والتي ترجمت ذلك باحتلالها لكل من العراق وأفغانستان.

وللإشارة فقط فإن هذه التدخلات تدخل ضمن تنفيذ مخططات "الهيمنة الكونية" وحماية الإمتيازات والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن انعكاس تلك الأحداث تجاه النظام الدولي والتي عبّر عنه "هنري كيسنجر" وزير خارجية أمريكا السابق في أن الوضع الجديد يبيّن بأن أمريكا وحلفائها لا تواجه خصما استراتيجيا تقليديا وإنما أصبح التهديد يأتي من جماعات إرهابية موجودة داخل البلدان المعنية، بما يوحي بأن الجغرافيا السياسية ستكون محور الارتكاز الجديد في السياسة الخارجية، ونتيجة ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت لتوظيف الإرهاب كوسيلة لتشكيل ما عرف بـ "البيئة العلائقية" بين دول العالم، وليس هناك أي تفريق حسب الرئيس جورج بوش الإبن بين الجماعة الإرهابية ومن يحتضنه[18] ، والأكثر من ذلك ما صاحب تلك الفترة من إعادة لبناء ما سمته

بالشرق الأوسط الكبير الذي يدل على استغلال وتسخير القوة الأمريكية لخدمة المشروع الصهيوني وفقا لرؤيتها وإعادة ترتيب دول المنطقة العربية والإسلامية من خلال بناء شرق أوسط مشكّل من دويلات، ولقد عمل الرئيس الأمريكي باراك أوباما هو الآخر على تبني نهج الواقعية البرجماتية في سياسته الخارجية واستراتيجيته للأمن القومي سنة 2010 بهدف إعادة التوازن للإلتزامات الدولية الأمريكية والعمل على التقارب مع العالم الإسلامي[19]، هذه الظروف الدولية ساعدت الجزائر التي ظلت لسنوات تؤكد على خطورة ظاهرة الإرهاب في الدفاع عن رؤيتها والتقارب من القوى الكبرى.

وعليه حظيت مكانة الإرهاب ومحاربته بأولوية بالغة ضمن استراتيجية حلف شمال الأطلسي ويتجلى ذلك في اجتماع المجلس الأطلسي في أفريل 2011 التي أكد فيها بأن الحلف يبقى على محاربة الإرهاب بعزيمة راسخة وأكّد على ذلك من خلال إطلاقه لمبادرة "القيمة المضافة للأمن" سنة 2017 التي تضمنت ضرورة التركيز على زيادة الوعي بشأن التهديدات وتطوير قدرات مكافحة الإرهاب وتعزيز انخراط الشركاء[20]

الفرع الثاني: انتشار الأسلحة النووية:

لطالما سعت الدول الغربية الرأسمالية سواء الطرف الأوربي منها أو الأمريكي منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واكتسابها خاصة من طرف الدول العربية والإسلامية، وعمل على ذلك من خلال فرض الكثير من المعاهدات الدولية في هذا الشأن مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1968 والأسلحة الكيمياوية سنة 1993 والتي تفرض حظرا ومنعا شاملا لاكتساب واستخدام ذلك النوع

من الأسلحة وشتى أنواعها النووية، الكيماوية وحتى البيولوجية، ومن التبريرات التي يقدمها الغرب في ذلك هو اتهامه المتواصل للدول العربية والإسلامية باللاعقلانية في حالة اكتسابها لتلك الأسلحة، غير أن الأسباب الحقيقية هي تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، بمعنى اكتساب الدول العربية لتلك الأسلحة يضاعف قوتها من جهة ومن جهة ثانية السماح للكيان الصهيوني بالتفوق العسكري في هذا المجال، وذلك ما يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي من أجل التنسيق الأمني مع الدول المعنية والتقرب منها أكثر في ظل ما اعتبرته بالمخاوف من اكتساب الجماعات الإرهابية للأسلحة النووية وكذلك في ظل أزمات الحدود الموجودة بين الدول جنوب المتوسط خاصة وأن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية أولت اهتماما خاصا بما سمته "التحديات الجديدة المميتة" من جانب ما أطلقت عليه تسمية "دول الشر Rogue States " والسعي المستمر للإرهابيين لامتلاك أسلحة الدمار الشامل[21]غير أن هذا الملف يوضح الازدواجية من طرف الدول الرأسمالية في اكتسابها لأسلحة الدمار الشامل واحتفاظها بها وحرمانها على الدول الأخرى.

المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني والهجرة غير الشرعية :

تعتبر هي الأخرى من التهديدات التي ركز عليها الحوار المتوسطي خاصة الملف النووي الإيراني الذي يعتبر استكمالا لملف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وهو ما سيتم التفصيل فيه إضافة إلى الهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول: الملف النووي الإيراني :

في إطار الشرق الأوسط الموسّع وحتى على مستوى الاجتماعات التي عقدت على مستوى القمة في لشبونة سنة 2010 أو قمة بروكسل في 14 جوان 2021 والتي أكّدت على أهمية الحلف في مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط وحتى قمة مدريد في جوان 2022 كلها راهنت على ضرورة قيام الحلف بمهام الرئيسية المكلف بها والمتمثلة أساسا في الدفاع الجماعي، إدارة الأزمات، ويعتبر الملف النووي الإيراني من القضايا ذات الأولوية التي اتفقت عليها الدول الأوربية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضرورة إيقاف المشروع النووي الإيراني الذي بدأ في وقت الشاه واستمر أكثر بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 إلى درجة فرض عقوبات اقتصادية وحصار دولي على إيران للحد من مساعيها النووية.

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية:

ارتبط توجه الدول المتوسطية الشمالية في الاهتمام أكثر بالهجرة غير الشرعية وربطه بالهجمات الإرهابية التي عرفتها أوربا، خاصة في ظل حديث المفكر "باري بوزان" Barry Buzan في مؤلفه "الحرب الثقافية الباردة" الذي اعتبر أن المهاجرين غير الشرعيين يشكلون عائقا أمام تقدم الغرب، إضافة إلى أنها تهديد مباشر يواجه الهوية الغربية، وما زاد كذلك من درجة الاهتمام كتابات المفكر "صامويل هنتنغتون" حول "صدام الحضارات" التي عرفت تطورا أكثر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[23]وعليه اعتبرت هذه القضية من أهم الملفات التي

تم إدراجها في الحوار المتوسطي، والتي اتخذت الكثير من الأبعاد والخلفيات في مواجهتها وما هي مختلف الآليات المتبعة لحلها.

المبحث الثالث: تطور مسار انضمام الجزائر للحوار المتوسطي والمكاسب منه:

يعتبر الحضور الإقليمي والتأكيد على أهمية الجزائر كدولة محورية في المنطقة المتوسطية أهم دوافع انخراطها في الحوار الأطلسي المتوسطي، وعليه سيتم التطرق إلى تطور مسار الانضمام ومكاسب الجزائر منه وانعكاساته على سياساتها الأمنية.

المطلب الأول: تطور مسار انضمام الجزائر للحوار المتوسطي ودوافعه:

سيتم تناول مراحل الانضمام وماهي مختلف الأسباب الدافعة إليه بما يتوافق والرؤية الجزائرية.

الفرع الأول: تطور مسار الانضمام

تعتبر مرحلة ما بعد فترة الإرهاب في الجزائر مرحلة مفصلية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث أصبحت قائمة على إعادة بناء التوجهات العامة في المسائل الأمنية، وذلك بتكريس الإمكانيات من أجل إعادة وهندسة مرتكزات مؤسسات الدولة الجزائرية بما يتوافق وتطوير مقاربات تعاونية وتشاركية من شأنها تقوية المجال الأمني العسكري مع حلف شمال الأطلسي، وهو ما تم التعبير عنه في الكثير من المناسبات الدولية

لتعزيز الشراكات الجديدة حيث تم ترجمة ذلك بالاستجابة لدعوة الحلف للجزائر بمناسبة انعقاد اجتماع مجلس الوزراء في 16 فبراير 2000 والتي تعتبر المبادرة الأولى منه للاهتمام بالجزائر بعد إقصائها منذ بداية الحوار سنة 1994.[24]

ومن جهتها عبرت القيادة الجزائرية في شخص رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في 20 ديسمبر 2001 ببروكسل بأهمية التعاون مع الحلف بقوله بأن الانضمام للحلف يشكل خيارا استراتيجيا من قناعتنا كما يشجع على التقارب وتحقيق السلام.

الفرع الثاني: دوافع انضمام الجزائر للحوار المتوسطي:

نظرا للموقع الهام للجزائر مغاربيا، عربيا وحتى إفريقيا ونتيجة لانضمام الدول المجاورة لها إلى الحوار المتوسطي رأت الجزائر ضرورة انخراطها في هذا الحوار هذا من جهة، ومن جهة ثانية التأكيد على مصداقية مساعيها الأحادية الجانب في تلك الفترة في مواجهة الإرهاب، والبرهنة أكثر على خروجها من العزلة التي فرضت عليها جراء الأزمة الأمنية، وبالتالي يشكل هذا دعما سياسيا لها بعد موجة التحولات التي عرفتها في الكثير من المجالات.

إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية التي يمتكلها الحلف ومختلف الأنشطة والتدريبات التي تتلقاها القوات العسكرية الجزائرية في مجال محاربة الإرهاب، إدارة الأزمات والكوارث الإنسانية وهذا ما أكّده قادة الحلف في الكثير من المناسبات، وانضمت الجزائر إلى الحوار المتوسطي الذي أطلقه حلف شمال الأطلسي في مارس سنة 2000 وشهدت العلاقات بين الطرفين أكثر تعميقا في الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر

2001 أين وجدت المقاربات الجزائرية حول مكافحة الإرهاب قبولا لدى دول الحلف[25] ففي الزيارة التي قام بها الأمين العام للناتو "باب دي هوب تسيفر" عن رغبة الحلف في بناء شراكة أوسع مع الجزائر يغطي فيها الجانب الأكبر مجال المعلومات لمكافحة الإرهاب، فتح المجال لتدريب الضباط الجزائريين وتكوينهم في مؤسسات خاصة تابعة للحلف الأطلسي، كما يمكن أن يشمل التعاون مع الجزائر مراقبة الحدود والتجارة البحرية في المتوسط.

المطلب الثاني: المزايا المكتسبة من انضمام الجزائر للحوار المتوسطي:

تعددت المكاسب التي ستحققها الجزائر من خلال الحوار المتوسطي والتي تتعداها إلى الكثير من المجالات غير أنه سيتم التكيز على السياسية منها والعسكرية:

الفرع الأول: المزايا السياسية:

يمكن حصرها فيم يلي:

_ التأكيد على الدور الإقليمي للجزائر كما سبقت الإشارة إليه واستغلال الحوار الأطلسي كآلية لتمرير الكثير من الحلول حول المسائل الأمنية التي تواجهها المنطقة المتوسطية.

_ التقارب الجزائري الأمريكي الذي يعتبر هاما بالنسبة لصناع القرار في الجزائر في دعم الكثير من المواقف التي تعكس المبادئ الراسخة في سياستها الخارجية.

_ يدخل وجود الجزائر في هذه الشراكة في إطار السياسة التي انتهجها الحلف بهدف إدخال دول جديدة إلى دائرته سواء تعلق الأمر كأعضاء مثل الدول الأوربية أو بمثابة شركاء مع بقية دول

العالم، وذلك تطبيقا للقاعدة القائلة "كلما توسع الحلف كلما تقلصت إمكانية المواجهة.[26]

_ إعادة الاعتبار للجزائر وتأكيد عودتها إلى المحافل الدولية من خلال تجمع هام تمثل في حلف الناتو، وهو ما كان نتيجته إشادة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب خاصة في المجال التقني وهو ما أعاها دور "حليفة الغرب في مكافحة الإرهاب"[27]

_ قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم الفني للمركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب الذي يتخذ من الجزائر مقرا له، ويرجع الهدف من ذلك إلى تشكيل تصور حول تنمية استراتيجية إفريقية لمحاربة الإرهاب.

الفرع الثاني: المزايا العسكرية:

بعدما كانت الجزائر مصدرا للتهديد وعدم الاستقرار السياسي أصبحت شريكا هاما لحلف شمال الأطلسي. وعليه فإن مكاسب الجزائر العسكرية من الانضمام للحوار المتوسطي يمكن حصرها فيم يلي:

_ الرفع من مستوى القدرات العسكرية للقوات الجزائرية من خلال احتكاكها بقوات حلف شمال الأطلسي والقوات الأمريكية.

_ التعاون المعلوماتي والمخابراتي في مجال مكافحة الإرهاب مع الدول المنتمية للحوار المتوسطي، هذا ما سيساهم في القضاء على مصادر الإرهاب.

_ إيجاد مصادر جديدة لاقتناء الأسلحة العسكرية .

_ تطوير الآلية المعروفة باسم "عملية المسعى النشط Active Andévore والمنجزة من قبل الناتو والموجهة أساسا لمحاربة الإرهاب، والتي ستستفيد منها الجزائر.

_ العمل على تطوير مبادرة "دول الصحراء لمكافحة الإرهاب" المعلن عنها في مارس 2004 مع التركيز على مشاركة الجزائر فيها ودول أخرى من شمال إفريقيا ومن منطقة الساحل الإفريقي[28]

_ اعتبار مشاركة الجزائر في العمليات المشتركة سواء ما تعلق منها بالمسعى النشط أو المناورات البحرية المشار إليها سابقا عوامل أساسية مكنت الجزائر من احتلال مكانة المتعاون والوسيط الأمني في إدراك الإدارة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[29]

_ تعزيز احترافية الجيش الجزائري وتحديثه من خلال الاعتماد على البرامج المسطرة بين الطرفين في هذا المجال مما ساهم في تحديثه وعصرنته، بحيث استفاد العديد من الضباط الجزائريين السامين في الجيش الوطني الشعبي من دورات تكوينية متخصصة في المدارس التابعة للحلف الأطلسي مثل مدرسة الدفاع للحلف بروما الإيطالية ومدرسة الحلف بأوبيرا ميرغو والتي تهدف إلى الرفع من كفاءة القيادة الوطنية من خلال التكوين النوعي[30]

_ التعاون في المجال البحري:

يعتبر هو الآخر من أهم مجالات التعاون العسكري كونه يستهدف تأمين أهم الفضاءات البحرية، لذلك سعت القيادة الجزائرية من خلاله إلى الرفع من مستوى قدرات البحرية الجزائرية وذلك ببرمجة دورات تدريب مشتركة بما يضمن تلقي تدريبا نوعيا خاصة وأن المجالات التي شملها ذلك التعاون ركزت على تأمين الموانئ الجزائرية، تأمين المنشآت الطاقوية، حماية خطوط أنابيب الغاز الموجهة نحو أوربا، إضافة إلى الحصول على الوسائل المتطورة في مجال الإنذار المبكر

والرصد البحري للمخاطر بما يساعد في مواجهة التهديدات المشتركة فيم تعلق منها بمحاربة تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية.

الخاتمـــة: يعتبر اتخاذ الحوار الأطلسي المتوسطي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كآلية لتأمين مصالحها الاقتصادية وفي مقدمتها الطاقوية بالدرجة الأولى، وعدم ترك ذلك الفضاء أي المتوسطي لمنافسيها خاصة الأوربيين وبالتحديد فرنسا، إضافة إلى فرض الكيان الصهيوني بالمنطقة وتمكينه من بناء علاقات مع الدول الرافضة له.

عدم استفادة دول الحوار الأطلسي المتوسطي من موارد الحلف المالية مثلما هو الأمر بالنسبة لدول الشراكة من أجل السلم المستفيدة من تلك الموارد يطرح الكثير من النقاشات والتساؤلات حول القضايا المتفق عليها ومستقبل الحوار في حد ذاته.

تركيز الجزائر أكثر في انخراطها إلى مبادرة الحوار المتوسطي على تواجدها الإقليمي ضمن الفضاء المتوسطي، وهو ما يمثل دليلا على أهميتها في المنطقة عند اتخاذ أية مبادرات تخص البحر الأبيض المتوسط.

اعتبار تهديد الإرهاب ومكافحته ضمن أولويات السياسة الأمنية الجزائرية في الانضمام إلى الحوار المتوسطي، وهو ما مكنها من فرض رؤيتها في الفضاء المتوسطي واعتبارها شريكا هاما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

الهوامش:

1_ سمير عياد ، **الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3 _ 4، 2016، جامعة بلعباس، الجزائر: ص 179.

2_ أناس أحمد عبد الله، **استراتيجية حلف الناتو لعام 2010 وانعكاساتها على الوطن العربي**، مجلة الاقتصاد، الإدارة والعلوم

القانونية، العدد 9، 2025، المعهد العربي للعلوم، فلسطين، ص 24.

3_ رابح زاوي ، **المضامين الأمنية الجديدة وأمن الحدود: معالم الإستمرارية والتغيير**، مجلة دفاعات، العدد 6، جويلية 2016، جامعة ورقلة، الجزائر: ص 91.

4_ أناس أحمد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 24.

5_ عبد النور منصوري ، **النظام الدولي من "نهاية التاريخ" إلى "نهاية نهاية التاريخ" تحليل المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو بين 2010 2022** ، مجلة البحوث التاريخية، العدد 2 ، 2024، الجزائر، ص 734.

6_ **المرجع نفسه**، ص 735.

7_ عمار بالة ، **توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7، 2017، جامعة خنشلة، الجزائر، ص 430.

8_ المرجع نفسه، ص 429.

9_ سمير حمياز ، **دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط: دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السابع ، 2022**، جامعة تيسمسيلت: الجزائر ، ص 9.1076

10_ عبد العزيز لزهر ، **التطلعات الجزائرية من الحوار المتوسطي لحلف الناتو: دراسة تقييمية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 2، 2020، جامعة الأغواط، الجزائر ، ص ص 761، 762.

11_ **المرجع نفسه**، ص 765.

12 _ سمير حمياز ، مرجع سابق، ص 1077.

13_ Hervé Carrier, **Le térrorisme dans le monde**, 2005, Bibliothéque paul-émile-Boulet de

L'université du Québec a Chicoutimi, Canada , p 5

14 _ سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما**، ط1،213، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 183

15_ مهدي داود سليمان، **التهديدات الأمنية لدول المتوسط واستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهتها: الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية أنموذجا**، مجلة كلية دجلة الجامعة، العدد 2، 2023، جامعة دجلة، بغداد، ص 274.

16 _ François Dubuisson, **La Définition du térrorisme : débats, enjeux et fonctions dans le discour juridique**, Confluence méditérranée, N 102, , 2017, Association Soutien A la Revue Confluence méditérranée, p 29

17) أحمد مخزوم الرازقي، **المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في مكافحة الإرهاب**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،، العدد 12، 2022، كافوري جوار جامعة الزعيم الأزهري ، السودان، ص 488.

18_ ليلى طورشي ، **مكافحة الإرهاب في استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص "دراسات أمنية دولية" 2019، الجزائر ، ص ص 132، 134.

19_ حسين على الصباغة، **النظام العالمي الجديد: دراسة سياسية اسراتيجية**، ط1، 2015، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص ص 225، 229.

20_ طورشي ليلى، **مرجع سابق**، ص 197.

21_ خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية،2007، جامعة باتنة، الجزائر، ص 148.

22_ **المرجع نفسه،** ص 1084

23_ عبد العزيز لزهر ، **التطلعات الجزائرية من الحوار المتوسطي لحلف الناتو: دراسة تقييمية،** مرجع سابق، ص 759.

24 _ عبد العزيز لزهر ، **الجزائر والمقاربة الأمنية الاسترانيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية،2012 ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 244.

25_ مصطفى عريعير ، **الشراكة الأمنية للجزائر مع منظمة حلف شمال الأطلسي بين الماضي، الحاضر والمستقبل،** مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، 2021، جامعة سوق أهراس، الجزائر: ص 446.

26_ **المرجع نفسه،** ص 450

27_ عبد العزيز لزهر، **الجزائر والمقاربة الأمنية الاسترانيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، مرجع سابق،** ، ص 169.

28_ **المرجع نفسه،** ص 209.

29_ عبد العزيز لزهر ، **مرجع سابق،** ص 759.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

كتب

باللغة العربية:

_ حسين على الصباغة، **النظام العالمي الجديد: دراسة سياسية اسراتيجية،** ط1، 2015، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص ص 225، 229.

_ سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما**، ط1،213، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 183

باللغة الأجنبية:

_ Hervé Carrier, **Le térrorisme dans le monde**, 2005, Bibliothéque paul-émile-Boulet de L'université du Québec a Chicoutimi, Canada .

مقالات:

باللغة العربية:

_ أناس أحمد عبد الله، **استراتيجية حلف الناتو لعام 2010 وانعكاساتها على الوطن العربي**، مجلة الاقتصاد، الإدارة والعلوم القانونية، العدد 9، 2025، المعهد العربي للعلوم، فلسطين.

_ أحمد مخزوم الرازقي، **المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في مكافحة الإرهاب**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،، العدد 12، 2022، كافوري جوار جامعة الزعيم الأزهري ، السودان.

_ رابح زاوي ، **المضامين الأمنية الجديدة وأمن الحدود: معالم الإستمرارية والتغيير**، مجلة دفاعات، العدد 6، جويلية 2016، جامعة ورقلة، الجزائر.

_ سمير عياد ، **الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3 _ 4، 2016، جامعة بلعباس، الجزائر.

_ سمير حمياز ، **دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط: دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السابع ، 2022**، جامعة تيسمسيلت: الجزائر .

_ عبد النور منصوري ، **النظام الدولي من "نهاية التاريخ" إلى "نهاية نهاية التاريخ" تحليل المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو بين 2010 2022** ، مجلة البحوث التاريخية، العدد 2 ، 2024، الجزائر.

_ عمار بالة ، **توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7، 2017، جامعة خنشلة، الجزائر.
_ عبد العزيز لزهر ، **التطلعات الجزائرية من الحوار المتوسطي لحلف الناتو: دراسة تقييمية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 2، 2020، جامعة الأغواط، الجزائر .
_ مهدي داود سليمان، **التهديدات الأمنية لدول المتوسط واستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهتها: الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية أنموذجا**، مجلة كلية دجلة الجامعة، العدد 2، 2023، جامعة دجلة، بغداد.
_ مصطفى عريعير ، **الشراكة الأمنية للجزائر مع منظمة حلف شمال الأطلسي بين الماضي، الحاضر والمستقبل**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، 2021، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

باللغة الأجنبية:

16 _ François Dubuisson, **La Définition du térrorisme : débats, enjeux et fonctions dans le discour juridique**, Confluence méditérranée, N 102, , 2017, Association Soutien A la Revue Confluence méditérranée, p 29.

مذكرات:

رسائل الدكتوراه:

_ ليلى طورشي ، **مكافحة الإرهاب في استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص "دراسات أمنية دولية" 2019، الجزائر .
_ عبد العزيز لزهر ، **الجزائر والمقاربة الأمنية الاسترانيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**، أطروحة لنيل

شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية،2012 ، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

مذكرات الماجستير:

خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية،2007، جامعة باتنة، الجزائر.